حوار مع جريدة فلسطين اليوم

س1 :ما هي اهمية افكار او مصطلحات مثل المجتمع المدني، والديمقراطية والحريات داخل فتح؟ وما مدى اهتمام القاعدة بهذه الافكار ؟

إن أهمية الافكار والمصطلحات هي انها تشكل اهدافاً تسعى حركتنا منذ انطلاقتها من اجل تحقيقها . ولم تأت هذه المصطلحات بمضامينها المقصودة من فراغ. وانما هي نتاج وجود وسيطرة نقيضها على ارض الواقع. فالمجتمع الفلسطيني المجزأ بين احتلال قمعي واجلائي .. وبين شتات وغربة وفقدان هوية يتطلع الى مجتمع مدني يسوده القانون وتتكامل فيه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد عبرت حركتنا فتح في نظامها الاساسي عن هدفها باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والتي تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على اساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر او الدين او العقيدة، كما اكدت على تطلعها لبناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الانسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين.

ان المصطلحات القائمة والمتجسدة على ارض الواقع مثل الاحتلال والاستيطان وارهاب الدولة هي التي تفرض على القاعدة الفتحوية والقاعدة الشعبية الفلسطينية الاهتمام بمصطلحات الحرية والديمقراطية والعدالة والمجتمع المدني . وهذا الاهتمام لا يكون لفظياً وانما يحمل طابع العملية التي يقتضيها حل التناقض بين هذه المصطلحات ونقيضها فالتجزئة والتخلف والتبعية مصطلحات سائدة مقترنة بوجود المغزوة الصهيونية الامبريالية على وطننا الفلسطيني والعربي. وهي التي جعلت مصطلحات الوحدة والحرية والتقدم مصطلحات ذات مضمون ملتصق بالضمير الشعبي الوطني والقومي .

س2 :ما مدى امكانية بناء مجتمع مدني يقوم على الحرية والعدالة ؟

ليس من السهل الحديث العملي عن قطع الجسر قبل الوصول الى ضفة النهر. وقد توضع التصورات النظرية النابعة من مقارنة الواقع الذي وصلت اليه بعض المجتمعات في دول العالم المختلفة. والاستفادة من النموذج القائم ومن القانون العام لبناء المجتمع المدني لا يلغي، بل يستوجب الدراسة العميقة للواقع الخاص الذي تسوده القوانين الخاصة بالمجتمع المدني الفلسطيني، وبعمقه الطبيعي، المجتمع المدني العربي. ليس هناك استحالة امام ارادة الشعوب والامم .ولكن هناك حقائق على ارض الواقع. واهم هذه الحقائق في حالتنا الفلسطينية هو غياب السيادة التي هي الشرط الاول لقيام المجتمع المدني الذي يصون الحرية ويحقق العدالة . والمجتمع الذي يرزح تحت نير الاحتلال والحصار يفتقد الحرية وفاقد الشيء لا يعطيه. ان امكانية بناء المجتمع المدني ينطلق في وطننا من مجتمع الكفاح والنضال. مجتمع الانتفاضة والثورة الشعبية التي بانتصارها وكسرها لقيود الادارة المدنية الاسرائيلية تكون قد حطمت اخطر الحواجز امام بناء المجتمع المدني. وان ما تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية ومجلسها التشريعي من وضع للقوانين، رغم قيود الاتفاقيات يشكل المقدمة للابتداء .

س3 :هل يمكن اعتبار حركة فتح من مؤسسات المجتمع المدني ؟

حركة فتح في الماضي ولا تزال، تشكل حركة تحرر وطني ذات اهداف في مقدمتها تحرير فلسطين واقامة الدولة الديمقراطية المستقلة وعاصمتها القدس. وقد اعتمدت حركة فتح استراتيجية الثورة الشعبية

المسلحة لتحقيق هذه الاهداف. فهي بذلك لا يمكن اعتبارهامن مؤسسات المجتمع المدني غير القائم راهنا ايضاً. اما حركة فتح في المستقبل فإن مهماتها لبناء المجتمع المدني الذي ينبعث من خلال تحقيق الاستقلال وتجسيد الحرية والعدالة يجعلها حتماً جزءاً اساسياً من مؤسسات المجتمع المدني. وهي بذلك لا بد ان تطور من بنيتها الفكرية والتنظيمية لتتناسب مع مرحلة الاستقلال والسيادة الكاملة ومجتمع الحرية والعدالة والديمقراطية.

س4 : ما مدى امكانية انتقال المجتمع الفلسطيني من مجتمع شبه عسكري الى مجتمع مدني ؟

يتوقف هذا المدى على طبيعة تطور مسيرة التسوية الراهنة. لقد حولت اتفاقيات اوسلو المجتمع العسكري ومجتمع حرب التحرير الشعبية، بما شملته من كفاح مسلح وانتفاضة جبارة الى مجتمع مدني شبه عسكري يحاول بناء مؤسسات لمجتمع مدني في ظل سلطة وطنية لا تتمتع بالسيادة والاستقلال. ويبدو ان المجتمع الفلسطيني الراهن ونتيجة لسياسة حكومة نتنياهو يتوجه بشكل جاد نحو العودة الى مجتمع الحرب الشعبية، مجتمع الانتفاضة والانفجار الصارخ. فالممارسات القمعية والاستيطان الزاحف والغاء مرجعية الاتفاقيات والعمل على طمس كل امل في الوصول الى سلام عادل ينذر بالتصعيد العسكري ولا يبشر بالاستقرار الذي هو من مظاهر المجتمع المدني.

س5 :ما هي الخطوات الصحيحة التي يجب اتباعها من اجل بناء مثل هذا المجتمع؟

الخطوات الصحيحة انطلاقاً من واقعنا الراهن تقتضي الاصرار على مواجهة حكومة نتنياهو وكسر شوكة غطرستها عبر الصمود والاستعداد الدفاعي العسكري عن مناطق سيطرة السلطة الوطنية حتى يحسب قادة الجيش الاسرائيلي الف حساب قبل دخولهم (حقول الشوك) التي ستكون حقول الغام. كما ان على شعبنا الفلسطيني في مناطق الاحتلال ان يرفع من وتيرة نضاله بما يسمح به القانون الدولي من حق الدفاع والكفاح ضد الاعتداء والاستيطان والاحتلال. ان التمسك بالاتفاقيات من طرفنا في وقت يعلن فيه نتنياهو كل يوم بالممارسة العملية انه يمزق الاتفاقيات ويلقي بها الى سلة المهملات. هذا التمسك يجعل نتنياهو يستشري في سياسته ويغالي في تقدير قوته. وعليه فإن المواجهة من اجل السلام هي الخطوة الصحيحة التي تجعلنا نقترب من انجاز دحر الاحتلال، والحرية والاستقلال. وحينذاك تكون خطوات بناء المجتمع الدولي اكثر تسارعا مما يتوقع اكثر المتشائمين.

س6 :ما هي الخطوات الصحيحة في التعامل من اجل اندماج المجتمع الفلسطيني بعدما عاد بدون مؤسسات الى مجتمع مؤسسات ؟

لم يعد المجتمع الفلسطيني بدون مؤسسات، وانما هو بحاجة الى تفعيل مؤسساته بشكل يؤدي الى تحقيق الانجاز الوطني المتمثل بالاستقلال.. فلا اندماج للمجتمع في ظل الاحتلال.. والخطوات الصحيحة تكمن في ضرورة الغاء حالة الاهمال التي تعاني منها مؤسسات وطنية فلسطينية ذات اثر كبير في ماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني وفي مقدمة ذلك المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني، واللجنة التنفيذية وكل ما يتشعب عنه من دوائر تشكل الوزارات المركزية للشعب الفلسطيني. ان نشاط مؤسسة المجلس التشريعي ومجلس الوزراء في السلطة الوطنية لا يجوز ان يضع على الرف دور اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني. كما ان الوزارات المحلية لا يجوز ان تلغي الوزارات

المركزية او الشعب الفلسطيني في الشتات وما يشكله من اغلبية ديمقراطية لا بد ان تؤخذ وضعيته الاعتبار عند الحديث عن اندماج المجتمع الفلسطيني، كيف؟ واين ؟!

س7 :هل السجين غير المؤهل اكاديمياً بامكانه ان يدير مؤسسات مدنية؟

المقصود هنا المناضل الاسير الذي تحرر من الاسر وعاد للاندماج في المجتمع. وما اكثر هؤلاء الذين تحرروا، وما اكثر الذين لا يزالون يرزحون باباء وكبرياء خلف قضبان سجون الاحتلال. ان الاسرى المحررين هم جزء من تاريخنا حاضرنا ومستقبلنا. ويتوقف على طريقة التعاطي مع حالاتهم طبيعة مستقبل حياتنا. لقد اعطى هؤلاء زهرة عمرهم من اجل الوطن. وبعضهم كان قادراً على الاستمرار في التحصيل الاكاديمي وهو خلف القضبان. وبعضهم كان قادراً على الاستمرار في النضال وقيادة الكفاح المسلح وهم خلف القضبان. بعضهم كان يتمتع بمواصفات قيادية تؤهلهم للقيادة في مجالات مختلفة. وبعضهم تحرر وهو يعاني من تدهور في صحته النفسية او الجسدية او العقلية او الروحية. هؤلاء جميعاً بحاجة الى علاج واعادة تأهيل لاكتشاف تلك القدرات الكامنة التي يمكن تحضيرها لتلعب دوراً هاماً في اعطاء الاسير المحرر الفرص ليكون فاعلاً في مرحلة البناء كما كان في مرحلة النضال والكفاح. ولكن مجرد كونه اسير محرر لا تعطيه الحق بادارة اي مؤسسة هو غير مؤهل عملياً لادارتها. واقول عملياً وليس اكاديمياً بمعنى الشهادات والدرجات النظرية فالتجزئة الحياتية في بناء مجتمع خارج من الاحتلال بحاجة الى وضع الانسان المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

س8 :ما هي الطرق الصحيحة من اجل اعطاء هؤلاء المعتقلين حقوقهم؟

هؤلاء المحررون يستحقون من شعبهم كل التقدير والاحترام.. وبما انهم لم يقصروا في القيام بواجباتهم النضالية فإن حقوقهم الانسانية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والمعنوية تظل قائمة، ومن واجب السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ان تضع مهمة رعاية اسر الشهداء. ورعاية الجرحى ورعاية الاسرى المحررين في سلم اولوياتها. ولقد اولت السلطة الوطنية هذا الجانب المتعلق بتأهيل الاسرى المحررين كل الاهتمام. ووضعت لذلك برنامجاً خاصاً بتمويل من الاتحاد الاوروبي والحكومة السويسرية. وقد اعتمد البرنامج طريقاً لاعطاء الاسرى المحررين حقوقهم. حيث انطلق من اعادة تأهيلهم بما يتناسب مع كل حالة. فالتأهيل المهني والتدريب والتعليم الاكاديمي كلها تشكل تسليحاً عملياً لهم للمشاركة في عملية البناء، وحيث ان هذا يتطلب لكل حالة موقع للعمل فإن خلق فرص العمل يشكل الاساس الذي يحقق الاندماج والفعالية. وقد يتطلب ذلك تشجيع المشاريع الخاصة.. وتأمين القروض والدعم الاسري والتأمين الصحي، والارشاد النفسي وكل ما من شأنه ان يحقق التوازن الانساني للاسير المحرر ليكون عضواً عاملاً بناءً في مجتمعه ويكون متمتعاً بالصحة النفسية والجسدية والعقلية والروحية، وبما يضمن ان تصبح حقوقه التي يحصل عليها تعطي للمجتمع مردوداً ايجابياً هي ايضاً من حقوق هذا المجتمع.

س9 :ما هي الخطوات الصحيحة من اجل تأهيلهم (الاسرى) عسكرياً واجتماعياً ؟

إن ما اشرنا اليه بالايجابية على السؤال السابق حول حقوق الاسرى المحررين يتضمن الاجابة الواضحة على السؤال الراهن المتعلق بتأهيلهم بشكل عام. اما بالنسبة للمجال العسكري فإن بعض هؤلاء الاخوة والاخوات الذين يتمتعون بقدرات ومواصفات تؤهلهم للعمل في اطار الاجهزة العسكرية والامنية

فإن استيعابهم في هذه الاجهزة هو من اسهل الخطوات والتي قد تمت فعلاً.

س10 :هنالك اشكالية برزت ان ابناء الاجهزة العسكرية لا يتلقون مناصب في التنظيم، ما هو الحل لذلك؟ ولماذا تم منعهم ؟

بداية هم ليسوا ابناء الاجهزة العسكرية. هم اولاً وآخراً ابناء التنظيم. وهم الذين فرزهم التنظيم للعمل في مهمات ذات طابع عسكري او امني. وهو بذلك حدد لهم موقعهم في الاطار التنظيمي الجديد ضمن الهيكل التنظيمي العام للحركة، والذي يضم العضو النصير الذي يلتحق بالحركة هذا اليوم مع القائد العام للحركة الذي يشغل مهمة رئيس الدولة ورئيس السلطة الوطنية ورئيس اللجنة التنفيذية الى جانب انه القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

ان تنظيم حركة فتح وهيكليته العامة تبدو ملامحها واضحة في تشكيل المؤتمر العام للحركة حيث تكون اللجنة المركزية في قمة البناء الهرمي ويليها المجلس الثوري ثم المجلس العام ثم المؤتمر العام الذي يضم بين اعضائه ما يعادل51٪ من الاعضاء العاملين في المجال العسكري والامني (الاجهزة السيادية).

وهؤلاء يأتون الى المؤتمر ليس على اساس الرتبة العسكرية وانما على اساس المرتبة التنظيمية ويقوم جهاز التفويض السياسي التوجيه بتأمين الحياة الداخلية للاعضاء الحركيين في الاجهزة العسكرية. لقد نص النظام الاساسي للحركة على ضرورة عدم الازدواجية في المهمات العسكرية حيث لا توجد انتخابات بين الاطر المدنية والاقاليم حيث تلعب المؤتمرات الحركية دورها في تكريس المفهوم الديمغرافي الذي يقوم على اساس الانتخابات وشروط المركزية الديمقراطية وعلى هذا الاساس فإن مواقعهم في الاجهزة العسكرية هي ايضاً مواقع تنظيمية.

س11 :حيث انكم لا تريدون ادخالهم في المواقع والمناصب التنظيمية لماذا تم اقتطاع جزء بسيط من راتبهم لدعم التنظيم ؟

أعتقد انه اصبح واضحاً انهم حيث هم في الاجهزة العسكرية هم اعضاء في تنظيم الحركة وان مبدأ الحقوق والواجبات ينطبق عليهم بوصفهم اعضاء في الحركة. ومن هذه الواجبات دفع الاشتراك الشهري وهذا لا يتم دفعه من الاعضاء الحركيين في الاجهزة العسكرية لصالح التنظيم في الاقاليم والاجهزة المدنية وانما هو لصالح الحركة بشكل عام.

وانها لثورة حتى النصر